

مسؤولية البيانات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص

النقاط الرئيسية:

- تتضمن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في القطاع الإنساني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات بشكل متزايد. وتشمل أكثر أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص شيوعاً في هذا المجال المساهمات المالية وتوفير التكنولوجيا والدعم الاستشاري الفني العيني والتطوير التكنولوجي المشترك وتبادل البيانات والتعاون.
- ينبغي تعزيز الأطر القائمة للتعاون مع القطاع الخاص بمزيد من الاعتبارات والتدابير العملية لدعم مسؤولية البيانات في الشراكات التي تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات.
- يجب تعزيز الأطر الحالية للتعاون مع القطاع الخاص بمزيد من الاعتبارات والتدابير العملية لدعم مسؤولية البيانات في الشراكات التي تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات.
- تشمل التحديات الشائعة المتعلقة بإدارة البيانات المسؤولة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص مخاطر السمعة، وفعالية التكنولوجيا، وحساسية البيانات واستخدامها، وعدم اليقين بشأن مصادر البيانات الجديدة، والملكية الفكرية، والاعتمادية والاحترام.
- هناك خمس خطوات لتحسين مسؤولية البيانات وهي تطوير أهداف مشتركة، وإجراء العناية الواجبة القوية، وإجراء تقييم المخاطر والفوائد، وهيكل الشراكات من خلال الاتفاقيات المناسبة، وتصميم التكنولوجيا بشكل مسؤول.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص في العمل الإنساني

تتعاون المنظمات الإنسانية والقطاع الخاص بانتظام في مبادرات تتعلق بتقنيات المعلومات والاتصالات (ICTs) والبيانات. بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، توفر هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) إمكانية الوصول إلى مجالات جديدة من الخبرة والتقنيات التي يمكن أن تحسن كفاءة وسرعة الاستجابة. بالنسبة للقطاع الخاص، تتيح الشراكات الإنسانية الوصول إلى أسواق جديدة وتساهم في تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلى جانب فوائد أخرى.^٢ إلى جانب هذه الفوائد المتوقعة، تقدم هذه الشراكات مجموعة من المخاطر المتميزة المتعلقة بإدارة البيانات.

^١ تُعرّف تقنيات المعلومات والاتصالات (ICTs) من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها «أدوات التعامل مع المعلومات – مجموعة متنوعة من السلع والتطبيقات والخدمات التي تُستخدم لإنتاج وتخزين ومعالجة وتوزيع وتبادل المعلومات». برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقنيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

^٢ في حين لا يوجد تعريف واحد للشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، فإن هذه المذكرة الإرشادية تعتبر جميع أنواع الشراكات بين الفاعلين الإنسانيين والشركاء من القطاع الخاص التجاري، كما هو موصوف في تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - DHL Deutsche Post «دمج القدرات».

^٣ لمزيد من المعلومات حول حوافز القطاع الخاص للمشاركة في الاستجابة الإنسانية، انظر صفحة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول التعاون مع القطاع الخاص.

ورغم أن الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص عقدت عدداً من الاجتماعات والفعاليات حول هذا الموضوع، إلا أنه لا يزال هناك تفاهم مشترك حول متطلبات مسؤولية البيانات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص PPPs. في حين عقد الفاعلون في القطاعين العام والخاص عدداً من الاجتماعات والفعاليات حول هذا الموضوع، لا يزال هناك عدم فهم مشترك حول متطلبات مسؤولية البيانات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص PPPs. مسؤولية البيانات في العمل الإنساني هي الإدارة الآمنة والأخلاقية والفعالة للبيانات الشخصية وغير الشخصية للاستجابة التشغيلية. توفر هذه المذكرة الإرشادية نظرة عامة على التحديات الشائعة للشراكات المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصالات (ICTs) والبيانات في القطاع الإنساني، وتقدم مجموعة من التوصيات لمساعدة المنظمات الإنسانية والقطاع الخاص في إدارتها بشكل أكثر فعالية.


«يجب أن ندرك أن القطاع الخاص في العديد من النواحي أكثر تقدماً وخبرة، وبالتأكيد أسرع عندما يتعلق الأمر بهذه القضايا. نحن بحاجة إلى دعم القطاع الخاص لتسريع تقدمنا والاستفادة من مصادر البيانات الجديدة. هذا صحيح بشكل خاص عندما نأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة التي تنشأ مع زيادة جمع ومشاركة البيانات.»


- أوسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ السابقة^٧


أنواع الشراكات الشائعة المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصالات والبيانات


تلخص مبادرة ربط الأعمال حالة الشراكات بين القطاعين العام والخاص على النحو التالي: «على الرغم من الميل السابق لوكالات المعونة إلى النظر إلى الشراكات باعتبارها جهات مانحة محتملة، فإن أعظم مساهماتها المباشرة جاءت في شكل تقنيات جديدة وابتكارات أخرى فضلاً عن تبادل الخبرات الفنية. لقد تحولت عناصر كاملة من العمل الإنساني، بما في ذلك التحويلات النقدية والاتصالات والخدمات اللوجستية، مع تزايد مشاركة الشركات.»^٨


هناك خمسة أنواع شائعة من الشراكات مع القطاع الخاص المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصالات والبيانات:

 **المساهمة المالية:** تحويل الأموال من كيان في القطاع الخاص إلى المنظمات الإنسانية لتحقيق نتائج محددة، أو رعاية القطاع الخاص لحدث أو نشاط إنساني آخر.^٩

 **توفير التكنولوجيا:** تقديم الأجهزة أو البرامج التجارية مجاناً أو بأسعار مخفضة (برو بونو أو لو بونو) لاستخدامها من قبل المنظمات الإنسانية.^{١٠}

 **الدعم الاستشاري التقني العيني:** إعاره خبراء تقنيين لدعم المنظمات الإنسانية في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات والبيانات بطرق جديدة.^{١١}

 **التطوير التكنولوجي المشترك:** دعم عيني من القطاع الخاص للتطوير التعاوني لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المخصصة مع المنظمات الإنسانية.^{١٢}

 **التعاون في البيانات بين القطاعين العام والخاص:** إتاحة البيانات أو الرؤى المملوكة للقطاع الخاص للمنظمات الإنسانية أو كمففعة عامة.^{١٣}

^٩ في مايو ٢٠١٩، نظم مركز البيانات الإنسانية، بالتعاون مع ويلتون بارك، حدث «مسؤولية البيانات في العمل الإنساني: من المبدأ إلى الممارسة» لتعزيز المناقشات حول المشاركة المسؤولة والأمانة للبيانات حول الأشخاص المتأثرين بالأزمات. يحتوي هذا المدونة حول نتائج الحدث على مزيد من المعلومات حول ثلاثة مجالات للعمل الجماعي من أجل مسؤولية البيانات. في يونيو ٢٠١٩، استضاف مركز الابتكار بجامعة لايدن، بالشراكة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومختبر الحكومة بجامعة نيويورك، حدث «تبادل مسؤولية البيانات» الذي ركز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص في القطاع الإنساني. في سبتمبر ٢٠١٩، نظم معهد تيلبورغ للقانون والتكنولوجيا والمجتمع مجموعة من الخبراء لمناقشة الشراكات بين القطاعين العام والخاص كجزء من تعاون مستمر مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

^{١٠} راجع أيضاً المسودة الأولية لإرشادات مسؤولية البيانات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA): [OCHA Data Responsibility Guidelines](https://centre.humdata.org/).
^{١١} (pdf.٠٣٢٠١٩-OCHA-DR-Guidelines-working-draft/٠٢/٢٠١٩/wp-content/uploads)

^{١٢} انظر الملاحظات الكاملة لمساعدة الأمين العام السابقة في الحدث الجانبي رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الشراكة مع القطاع الخاص: كيف يمكن للبيانات تحسين الاستجابة الإنسانية.

^{١٣} تدعم مبادرة ربط الأعمال بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حالياً ١٣ شبكة أعمال محلية تضم أكثر من ٥٠٠ كيان من القطاع الخاص. انظر أيضاً مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «دراسة حالة الأعمال: دراسة حول مشاركة القطاع الخاص في العمل الإنساني».

^٨ على سبيل المثال: <https://www.unocha.org/es/themes/engagement-private-sector/how-private-sector-helps-emergencies>

^٩ على سبيل المثال: <https://www.devex.com/news/can-the-un-s-centre-for-humanitarian-data-stand-out-92435>

^{١٠} على سبيل المثال: https://services.google.com/fh/files/misc/accelerating_social_good_with_artificial_intelligence_google_ai_impact_challenge.pdf

^{١١} على سبيل المثال: <https://reliefweb.int/report/lebanon/2019-food-assistance-refugees-lebanon-lifeline-hope>

^{١٢} على سبيل المثال: <https://datacollaboratives.org/explorer.html>

أسس الشراكة المبدئية

تروج مجموعة متنوعة من الأطر على تعزيز الشراكات المبدئية في الاستجابة الإنسانية (انظر القائمة أدناه). وبالمثل، تطبق العديد من المنظمات الإنسانية عمليات لإجراء العناية الواجبة قبل إنشاء شراكات جديدة.

التوجيهات الحالية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص

ان الأطر والمبادئ التالية مفيدة للإشارة إليها عند تقييم شركاء التكنولوجيا المحتملين من القطاع الخاص

- اللجنة رفيعة المستوى للأمم المتحدة حول التعاون الرقمي
- مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة
- تقرير مبادرة البيانات الكبيرة للخير الاجتماعي من GSMA حول نماذج الأعمال المستدامة
- مبادئ المنتدى الاقتصادي العالمي حول التعاون بين القطاعين العام والخاص في المدفوعات النقدية الإنسانية
- مبادئ التوجيه للمنتدى الاقتصادي العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للتعاون بين القطاعين العام والخاص للعمل الإنساني
- إرشادات الأمين العام للأمم المتحدة حول التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص

ورغم أن توفر هذه الأطر توفر أساساً قوياً لتطوير الشراكات التي تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات، فإنها قد تفشل في معالجة القضايا المتعلقة على وجه التحديد بمسؤولية البيانات. ذلك أن المتطلبات اللازمة لإدارة البيانات بطريقة آمنة وأخلاقية وفعالة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص ليست مفهومة جيداً، وبالتالي لا يتم الاعتراف بها أو الترويج لها باستمرار من خلال هذه الآليات.^{١٣}

التحديات المتعلقة بمسؤولية البيانات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تتميز الأنواع الخمسة من الشراكات المذكورة أعلاه بمجموعة مشتركة من القضايا المتعلقة بمسؤولية البيانات. وتتمثل التحديات الستة في المخاطر المتعلقة بالسمعة، التكنولوجيا غير الملائمة، حساسية البيانات واستخدامها، عدم اليقين بشأن مصادر البيانات الجديدة، الملكية الفكرية، والاعتماد والتقدير.

تستند كل من هذه التحديات إلى أمثلة فعلية من الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تتضمن عنصر البيانات. ونظراً لحساسية هذه الحالات، تصف الأقسام الفرعية أدناه التحديات الفردية بشكل عام. تشير المصنوفة أدناه إلى التحديات الأكثر شيوعاً إما للمنظمات الإنسانية، أو شركاء من القطاع الخاص، أو كليهما، في أنواع الشراكات المذكورة أعلاه.

التحديات الشائعة لمسؤولية البيانات في أنواع مختلفة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص						
مخاطر السمعة	التكنولوجيا غير الملائمة	حساسية البيانات واستخدامها	عدم اليقين بشأن مصادر البيانات الجديدة	الملكية الفكرية	الاعتماد والتقدير	
■						المساهمات المالية
	■					توفير التكنولوجيا
		■				الدعم الاستشاري التقني العيني
			■			التطوير التكنولوجي المشترك
				■		التعاون في البيانات بين القطاعين العام والخاص

■ مخاوف للعمالء في المجال الإنساني ■ مخاوف للقطاع الخاص ■ مخاوف لكليهما

^{١٣} انظر دراسة البرلمان الأوروبي حول الابتكار التكنولوجي للمساعدة الإنسانية.

يمكن أن تنشأ مخاطر السمعة لأسباب متنوعة، بما في ذلك المخاوف من أن يتم مشاركة البيانات الحساسة مع جهات فاعلة في القطاع الخاص أو عدم تخزين البيانات بشكل آمن. وبالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، يمكن أن يحدث ضرر للسمعة إذا كان شريك من القطاع الخاص مرتبطاً بانتهاكات حقوق الإنسان في مشروع سابق أو يُنظر إليه على أنه يقوم بتبييض السمعة بالتعاون مع شريك إنساني. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقييد الوصول وتآكل الثقة مع السكان المتأثرين، مما قد يقوض قدرة المنظمة الإنسانية على تقديم المساعدة.

التكنولوجيا غير الملائمة

معظم تقنيات المعلومات والاتصالات المتاحة تجارياً لن تلبى متطلبات حالة الأزمات بالكامل. قد لا تتوفر لدى الجهات الفاعلة الإنسانية الخبرة الداخلية اللازمة لتحديد ما إذا كان الحل مناسباً لسياق معين. وعلاوة على ذلك، قد تكون البيانات الإنسانية غير كافية أو غير مكتملة للقدرات التحليلية التي توفرها أدوات القطاع الخاص. وقد يثني هذا الغموض حول متطلبات النشر والاستخدام الفعال لأداة معينة، القطاع الخاص عن الانخراط في شراكة. ومن بين المخاوف ذات الصلة لكلا الطرفين الحفاظ على مستوى مناسب من أمن البيانات لمنع الضرر وضمان الحماية القوية للأنظمة والبيانات المشاركة في الشراكة.

حساسية البيانات واستخدامها

قد تكون لدى شركاء القطاع الخاص ونظرائهم في المجال الإنساني وجهات نظر مختلفة حول حساسية البيانات التي يتم إدارتها. بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، تعتبر البيانات حساسة بناءً على احتمالية وخطورة الضرر المحتمل الذي قد ينجم عن كشفها أو إساءة استخدامها للأشخاص المتأثرين أو الموظفين الإنسانيين أو المنظمة في سياق معين. على سبيل المثال، قد تُعتبر مواقع المرافق الطبية حساسة للغاية في حالة صراع نشط، بينما يمكن مشاركتها علناً في استجابة لكارثة طبيعية عادية. بالنسبة للقطاع الخاص، غالباً ما تتعلق المخاوف بشأن حساسية البيانات بالطبيعة المملوكة أو قيمة البيانات. قد يؤدي الفشل في إنشاء فهم مشترك لحساسية البيانات والاستخدام المسؤول في بداية الشراكة إلى كشف غير ملائم للبيانات أو استخدام البيانات أو الرؤى لأغراض تتجاوز الأهداف المحددة للتعاون.

عدم اليقين بشأن مصادر البيانات الجديدة

قد تتعاون المنظمات الإنسانية مع القطاع الخاص للوصول إلى مصادر بيانات جديدة، مثل سجلات تفاصيل المكالمات، أو محتوى وسائل التواصل الاجتماعي، أو صور الأقمار الصناعية عالية الدقة. في حين يمكن استخدام مصادر هذه البيانات لتوليد معلومات ذات صلة بالاستجابة الإنسانية، قد يفتقر العاملون في المجال الإنساني إلى فهم واضح لما يمكن أن توفره مصادر البيانات هذه وكيفية الاستفادة منها بشكل مسؤول واضح. قد يفتقر العاملون في المجال الإنساني أيضاً إلى الخبرة اللازمة لفهم ما يمكن أن توفره مصادر البيانات من رؤى وكيفية استخدامها بمسؤولية. يمكن أن يؤدي الإلمام المحدود بمصادر بيانات القطاع الخاص واستخدامها المحتمل في التردد في الاعتماد على الرؤى الناتجة عن هذه البيانات. وبالمثل، قد لا يفهم شركاء القطاع الخاص تماماً السياقات الإنسانية التي يمكن استخدام بياناتهم فيها. معاً، يمكن أن تؤدي هذه التحديات إلى تردد واستخدام غير كافٍ لبيانات القطاع الخاص.

غالباً ما تكافح المنظمات الإنسانية في صياغة سؤال أو موضوع تحليل واضح، وقد تفتقر أيضاً إلى الخبرة التحليلية للاستفادة الكاملة من هذه المصادر الجديدة كجزء من عمليات الاستجابة المستمرة.

الملكية الفكرية

يمكن أن تخلق قضايا الملكية الفكرية توترًا في مرحلة تصميم الشراكة، وكذلك نحو الانتهاء من الشراكة إذا لم يتم تحديد الحقوق بوضوح في البداية. لدى القطاع الخاص والمنظمات الإنسانية متطلبات وتوقعات مختلفة في هذا الصدد، مما قد يتعارض مع الشراكة الفعالة والمستدامة. إن إصدار معلومات مملوكة وتنافسية من شأنها أن تعرض موقف الشركة في السوق للخطر، هو مصدر قلق شائع من منظور القطاع الخاص. تنشأ أيضاً مخاوف حول ملكية البيانات الإنسانية التي يتم إدارتها أو إنشاؤها من خلال الشراكة، لا سيما عندما يمكن للفاعل في القطاع الخاص استخدام هذه البيانات لأغراض غير إنسانية (مثلاً إذا استخدم كيان من القطاع الخاص بيانات حول إنفاق الأسر في بيئة لاجئين لتسويق المنتجات أو الخدمات التجارية).

ان الفارق في القوة بين المنظمات الإنسانية وشركات التكنولوجيا في القطاع الخاص أن يؤدي إلى الاعتماد على الشريك من القطاع الخاص، فضلاً عن الاحترام لخبراء القطاع الخاص في القرارات المتعلقة بتصميم وتنفيذ الشراكة. ان هذا الاعتماد يشكل مشكلة خاصة في الحالات التي يقدم فيها شركاء القطاع الخاص منتجاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجاناً أو بتكلفة منخفضة في البداية، ثم يبدؤون في فرض رسوم في مرحلة لاحقة. كما يمكن أن يؤدي الاحتكار أو الاعتماد على أداة أو خدمة أو شريك واحد إلى تفويض استدامة وفعالية العمليات الإنسانية. وفي بعض الحالات، قد يقدم العاملون في المجال الإنساني تنازلات فيما يتعلق بالسيطرة على المنتجات التي يتم تطويرها بشكل مشترك والبيانات الأساسية الخاصة بها وإدارتها.

قد تؤدي البيانات إلى تعرض أو مخاطر أكبر مما تقبله المنظمات الإنسانية عادةً. على سبيل المثال، قد يقدم الخبراء التقنيون من القطاع الخاص مكاسب كبيرة في الكفاءة واستهداف المساعدات من خلال استخدام تحليلات البيانات المتقدمة، مما يتطلب الوصول إلى بيانات المستفيدين بشكل أكثر تفصيلاً. قد يميل العاملون في المجال الإنساني إلى منح هذا الوصول دون فهم كامل للأثار المترتبة عليه (مثل احتمالية الفوائد المتوقعة وكذلك المخاطر ذات الصلة).

خمس خطوات لتحسين مسؤولية البيانات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص

ويمكن للمنظمات الإنسانية والقطاع الخاص أن تفكر في الخطوات التالية لضمان شراكات ناجحة تأخذ في الاعتبار مسؤولية البيانات:

١. تطوير أهداف مشتركة

عند تصميم الشراكات، يجب على الطرفين طرح الأسئلة التالية:

- ما هي القضايا ومجالات المشكل الحالية التي يجب علينا معالجتها معاً لتلبية حاجة إنسانية محددة؟
- كيف يمكننا خلق قيمة مشتركة؟
- كيف يمكننا أن نكون فريدين ونميز التعاون؟
- ما هو العمل الحالي الذي يمكن أن تدعمه الشراكة؟
- ما هي القدرات والالتزامات المطلوبة من الأطراف المختلفة لتحقيق هذه الأهداف؟

٢. إجراء العناية الواجبة القوية

يجب على المنظمات الإنسانية استخدام إجراء فحص لتقييم الشراكات السابقة والحالية، والقيم، والانتماءات والسمعة لشركات القطاع الخاص. يجب أن يشمل ذلك تأثير الغرامات أو القضايا التنظيمية الأخرى التي واجهتها كيانات القطاع الخاص سابقاً، والانتماءات إلى مجموعات لا تحترم المبادئ الإنسانية وعوامل أخرى ضارة محتملة. بالاستناد إلى الأطر والعمليات الحالية المذكورة أعلاه، يمكن للمنظمات ضمان تضمين الاعتبارات الرئيسية لمسؤولية البيانات في ممارسة العناية الواجبة القياسية. يمكن أن تساعد الشفافية فيما يتعلق بمعايير العناية الواجبة والعمليات في منع الضرر بالسمعة من خلال إظهار الالتزام بمراجعة دقيقة للشركاء الجدد. قد يقوم فاعلو القطاع الخاص أيضاً بإجراء العناية الواجبة عند الشراكة مع منظمات إنسانية جديدة أو غير مألوفة.

٣. إجراء تقييم للمخاطر والفوائد

ويمكن أن يساعد التواصل العام بشأن نتائج تقييم المخاطر والفوائد في بناء الثقة وتحسين تصور الجمهور للشراكة. ومن المهم بنفس القدر التواصل بشأن الطرق التي سيتم بها التعامل مع البيانات - وخاصة بيانات المستفيدين أو غيرها من البيانات الحساسة - في إطار الشراكة.

^{١٤} انظر على سبيل المثال أداة العناية الواجبة للعمل مع شركاء التكنولوجيا المحتملين من الأمم المتحدة Global Pulse.

٤. هيكله الشراكات من خلال الاتفاقيات المناسبة

غالبًا ما يكون المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه الشراكات رسمياً، بدلاً من الحفاظ على الترتيبات غير رسمية ومرنة، واضح مطبقاً بشكل متسق عبر المشاركات. إن إنشاء اتفاقية شراكة شاملة (مثل من خلال مذكرة تفاهم) بالإضافة إلى اتفاقيات أكثر تحديداً لمشاركة البيانات أو نقل البيانات يمكن أن يساعد في توضيح التوقعات.^{١٥}

عند إضفاء الطابع الرسمي على اتفاقية الشراكة الشاملة، يجب على الأطراف استشارة النقاط القانونية والتقنية وإدارة المخاطر والنظر في القضايا التالية:

- أ. الأهداف العامة للشراكة بشكل ملموس، مع الالتزامات ذات الصلة (الأنشطة، المخرجات والنتائج الرئيسية) لكلا الطرفين.
- ب. قيود الملكية الفكرية فيما يتعلق بالاستخدام المستقبلي للتكنولوجيا أو الرؤى التي تم تطويرها بين الشريك الإنساني والقطاع الخاص.
- ت. المسؤوليات المتبادلة لإدارة البيانات طوال الشراكة، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بحساسية البيانات وأمن البيانات وملكيتهما والاحتفاظ بالبيانات وتدميرها.^{١٦}

٥. تصميم التكنولوجيا بمسؤولية

يمكن أن يساعد التصميم التعاوني والتكراري أو تكيف التكنولوجيا في ضمان ملائمة الأدوات والمنصات للغرض في سياقات الاستجابة المختلفة. يجب على المنظمات السماح باختبار الحلول وتنقيحها في بيئات آمنة قبل نشرها في الميدان، وحيثما كان ذلك مناسباً، يجب أن تضمن اتباع نهج متمحور حول المستخدم في كيفية تصميم الحلول.^{١٧} يجب تصميم الأدوات دائماً مع مراعاة الخصوصية وحماية البيانات. يمكن للجهات الفاعلة في القطاع الإنساني والقطاع الخاص الاستفادة من وضع مثل هذا التصميم المسؤول والحساس للقيمة للتكنولوجيا كمكون أساسي للشراكات. يمكن أن يساعد وضع هذا النوع من التصميم المسؤول والحساس للقيمة كعنصر أساسي من الشراكات في جذب الانتباه وبناء الثقة وحتى جذب استثمارات إضافية.

اتصل بالمركز عبر البريد الإلكتروني: centrehumdata@un.org لمشاركة دراسات حالة عن الشراكات الناجحة في هذا المجال.

المتعاونون: تم إعداد هذه المذكرة الإرشادية بالتعاون مع كارين سميث من مبادرة ربط الأعمال وويليام هوفمان من المنتدى الاقتصادي العالمي. يشكر المركز مركز الابتكار بجامعة لايدن ومعهد تيلبورغ للقانون والتكنولوجيا والمجتمع على مساهماتهم.

ينشر مركز البيانات الإنسانية («المركز») بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، سلسلة مذكرات إرشادية بشأن مسؤولية البيانات في العمل الإنساني خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. وتتبع سلسلة المذكرات الإرشادية نشر إرشادات مسؤولية البيانات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مارس ٢٠١٩. من خلال هذه السلسلة، يهدف المركز إلى تقديم إرشادات إضافية حول القضايا والعمليات والأدوات المحددة لمسؤولية البيانات في الممارسة العملية. وقد تم إعداد هذه السلسلة بفضل الدعم السخي من المديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدة الإنسانية الأوروبية (ECHO DG).

يغطي هذا المستند أنشطة المساعدات الإنسانية المنفذة بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. لا ينبغي بأي شكل من الأشكال اعتبار الآراء الواردة هنا تعبيراً عن الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي، كما أن المفوضية الأوروبية ليست مسؤولة عن أي استخدام قد يتم للمعلومات التي يحتويها.



هذا المشروع ممول جزئياً من الاتحاد الأوروبي

^{١٥} لمزيد من المعلومات حول البيانات مشاركة البيانات في الشراكات، انظر تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التعاون في البيانات من أجل الصالح العام. وقد جمع مشروع عقود التعاون في البيانات مستودعاً للاتفاقيات للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تركز على البيانات. يقوم مركز البيانات الإنسانية بتطوير نماذج مختلفة لأدوات حوكمة مشاركة البيانات، وهي متاحة عند الطلب. تشمل المبادرات الأخرى المصممة لتسهيل أنواع مختلفة من الشراكات حول تقنيات المعلومات والاتصالات والبيانات مشروع OPAL ومستودع Data Collaboratives من GovLab.

^{١٦} يُلاحظ أنه في حين أن تدابير أمان البيانات جزء من الحل، فإن ترتيباً مختلفاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص (مثل حيث يتم نقل بيانات أقل) يمكن أن يوفر مساراً بديلاً. لقد طور GovLab في جامعة نيويورك تصنيفاً مفيداً لمثل هذه «التعاونات في البيانات».

^{١٧} «النهج المتمركز حول المستخدم هو نهج إبداعي لحل المشكلات يستخدم لتصميم المنتجات والخدمات والبرامج عبر مجموعة واسعة من القطاعات، ويضع احتياجات وخبرات المستخدمين المستهدفين في مركز عملية التصميم ويشرك المستخدمين طوال هذه العملية.» صوفيا بورن (٢٠١٩)، التصميم المتمركز حول المستخدم والتكيف الإنساني.

^{١٨} انظر على سبيل المثال هذا التقرير الصادر عن معهد التنمية الخارجية، ص. ٢٧. لمزيد من المعلومات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتصميم الحساس للقيمة، انظر على سبيل المثال هذه الورقة من البروفيسور فان دن هوفن من جامعة دلفت.